Following The Positions of Parsing According to Grammarians

Nassif Jassim Muhammad Al-Rawi

Department of Arabic language, College of Education-Al-Qaim, University of Anbar, Iraq
naseef.jaseam@uoanbar.edu.iq

ABSTRACT:

It dealt with the issue of following the positions of parsing according to grammarians, and the various grammatical disagreements in that. The first prompt: I dealt with the backup copies, and I took the backup copies in it. As for the fourth topic, it dealt with the subject of the name not negating gender and the opinions and differences between grammarians in it. concluded my study with the most important results of the research and a list of sources and references. Praise be to Allah, the Cherisher and Sustainer of the worlds.

Keywords: Following; Positions; Grammarian; Opinion; Linguistic.

<https://doi.org/10.51345/v31i2.331.g168>

الاتباع على المحل عند النحويين

أ.م.د. نصيف جاسم محمد الراوي

قسم اللغة العربية، كلية التربية - القائم، جامعة الأنبار، العراق

naseef.jaseam@uoanbar.edu.iq

ملخص البحث

تناول البحث مسألة الاتباع على المحل عند النحويين، وما فيها من خلاف نحوي متنوع ، وقد جاء البحث على أربعة مباحث: لمبحث الأول: تناولت فيه تابع المضاف إلى المصدر، والآراء النحوية في هذه المسألة ، المبحث الثاني: تناولت فيه تابع المنادى المبني، وما فيه من خلاف بين النحويين، المبحث الثالث : تناولت فيه الاتباع على محل اسم إنَّ. أما المبحث الرابع: فكان فتناولت فيه تابع اسم لا النافية للجنس، وما فيه من آراء وخلافات بين النحويين. وختمت دراستي بأهم النتائج التي توصل إليها البحث وبقائمة للمصادر والمراجع، والحمد لله رب العالمين.

الكلمات المفتاحية: الاتباع، المحل، النحويين، رأي، لغوي.

<https://doi.org/10.51345/v31i2.331.g168>

المقدمة

أولاً: الإتياع لغة:

تَبِعَهُ، كَفَرِحَ يَتَّبِعُهُ تَبْعاً، مُحَرَّكَةً، وَتَبَاعَةً، كَسَحَابَةٍ: مَشَى خَلْفَهُ أَوْ مَرَّ بِهِ فَمَضَى مَعَهُ، يُقَالُ: تَبَعَ الشَّيْءَ تَبَاعاً، فِي الْأَفْعَالِ. وَتَبَعَ الشَّيْءَ تُبُوْعاً: سَارَ فِي إِثْرِهِ⁽¹⁾.

وجاء في لسان العرب: تَبَعَ الشَّيْءَ تَبْعاً وَتَبَاعاً فِي الْأَفْعَالِ وَتَبِعْتُ الشَّيْءَ تُبُوْعاً: سِرْتُ فِي إِثْرِهِ؛ وَاتَّبَعَهُ وَاتَّبَعَهُ وَتَبَّعَهُ قَفَاهُ وَتَطَلَّبَهُ مُتَّبِعاً لَهُ وَكَذَلِكَ تَبَّعَهُ وَتَبَّعْتُهُ تَتَّبِعُ.... وَتَبِعْتُ الْقَوْمَ تَبْعاً وَتَبَاعَةً، بِالْفَتْحِ، إِذَا مَشَيْتَ خَلْفَهُمْ أَوْ مَرُّوا بِكَ فَمَضَيْتَ مَعَهُمْ ... وَاتَّبَعَهُ الشَّيْءَ: جَعَلَهُ لَهُ تَابِعاً، وَقِيلَ: أَتَبَعَ الرَّجُلَ سَبْقَهُ فَلَحِقَهُ. وَتَبِعَهُ تَبْعاً وَاتَّبَعَهُ: مَرَّ بِهِ فَمَضَى مَعَهُ. وَفِي التَّنْزِيلِ فِي صِفَةِ ذِي الْقَرْنَيْنِ: ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَباً﴾⁽²⁾ (الكهف: 89).

ثانياً: الاتباع اصطلاحاً:

أما الاتباع اصطلاحاً فقد عرفه ابن يعيش بقوله: ((التَّوَابِعُ هِيَ الثَّوَانِي الْمُسَاوِيَّةُ لِلأَوَّلِ فِي الْإِعْرَابِ بِمُشَارَكَتِهَا لَهُ فِي الْعَوَامِلِ، وَمَعْنَى قَوْلِنَا: ثَوَانٍ، أَي: فُرُوعٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الْإِعْرَابِ، لِأَنَّهُمْ لَمْ تَكُنِ الْمَقْصُودَ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ لَوَازِمِ الْأَوَّلِ كَالْتِمِثَةِ لَهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: "قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ"، فـ"زَيْدٌ" ارْتَفَعَ بِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ. وَ"الْعَاقِلُ" ارْتَفَعَ بِمَا قَبْلَهُ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ كَانَ تَابِعًا لَزَيْدٍ كَالْتَكْمِلَةِ لَهُ، إِذِ الْإِسْنَادُ إِنَّمَا كَانَ إِلَى الْاسْمِ فِي حَالِ وَصْفِهِ، فَكَانَا لَذَلِكَ اسْمًا وَاحِدًا فِي الْحُكْمِ))⁽³⁾.

قال ابن الحاجب: ((التَّوَابِعُ: كُلُّ ثَانٍ أَعْرَبَ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ))⁽⁴⁾.

وعرفه الرضي بقوله: ((كُلُّ ثَانٍ أَعْرَبَ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ لِأَجْلِهِ، أَيِ إِعْرَابِ الثَّانِي لِأَجْلِ إِعْرَابِ الْأَوَّلِ))⁽⁵⁾.

ويعرفه الشريف الجرجاني بقوله: ((التَّابِعُ: هُوَ كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ))⁽⁶⁾.

فالتبعية عند النحويين مرتبطة بالعامل فهو يتبع ما قبله بحسب عامله رفعاً ونصباً وجراً وهو خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف نسق.

المبحث الأول: تابع المضاف إلى المصدر

للمصدر المضاف خمسة أحوال:

الأول: أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله نحو: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ (التوبة: 114).

الثاني: أن يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله نحو: ﴿لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ (فصلت: 49).

الثالث: أن يضاف إلى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله نحو: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (البقرة: 251).

الرابع: أن يضاف إلى مفعوله ثم يكمل عمله برفع فاعله نحو قوله عليه الصلاة والسلام: ((وَحِجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا))⁽⁷⁾.

وهو قليل، قيل: ولم يجئ في القرآن إلا ما روي عن ابن عامر⁽⁸⁾ أنه قرأ: ﴿ذَكَرَ رَحْمَةً رَبِّكَ عَبْدُهُ زَكْرِيَّا﴾ (مريم: 2) - برفع الدال والهمزة - وليس ذلك مخصوصا بالضرورة على الصحيح. والأكثر في المصدر إذا أضيف إلى مفعوله أن يحذف فاعله⁽⁹⁾.

الخامس: أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو: "عجبت من انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمرًا"⁽¹⁰⁾ وما يهمننا هنا تابع المضاف إلى المصدر اذ يقول ابن مالك⁽¹¹⁾:

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ

فهو يميز هنا الاتباع على اللفظ والاتباع على المحل

المضاف إليه المصدر، إن كان فعلا فمحله رفع، وإن كان مفعولا فهو في موضع نصب، إن قدر المصدر بأن وفعل الفاعل، وفي موضع رفع إن قدر المصدر بأن وفعل المفعول، خلافا لمن منع تقديره بفعل المفعول. فيجوز في التابع الجر على اللفظ والرفع على المحل، إن كان فاعلا أو نائبه، والنصب على المحل إن كان مفعولا به، تقول: "عجبت من أكل الخبز واللحم، فيجوز في (اللحم) الجر والرفع والنصب.

فالجر على اللفظ، والنصب على المحل؛ لأنه مفعول به، والرفع على تقدير: إن أكل الخبز واللحم⁽¹²⁾

وظاهر كلام ابن مالك جواز الإتيان على المحل في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومذهب سيبويه⁽¹³⁾ ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل، وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت، والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر⁽¹⁴⁾. ومن ذلك قول الشاعر⁽¹⁵⁾:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَا حِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

وفي الشاهد رفع المظلوم الواقع صفة لـ "المعقب" المجرور لفظاً بإضافة المصدر "طلب"، ولكنه مرفوع محلاً؛ لأنه فاعل للمصدر؛ فتبعته الصفة بالرفع نظراً إلى المحل⁽¹⁶⁾. فرفع "المظلوم" على الإتيان لمحل المعقب ومن شواهد النصب قول الشاعر⁽¹⁷⁾:

قَد كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانَا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا

عطف "الليانا" بالنصب على الإفلاس المجرور لفظاً بإضافة المصدر "مخافة"؛ لكونه أي -المعطوف عليه- منصوب محلاً؛ لأنه مفعول للمصدر⁽¹⁸⁾.

ويجوز أن نعرب "الليانا": مفعولاً معه، ويكون معطوفاً على "مخافة" على حذف مضاف ومن شواهد الرفع قول الشاعر⁽¹⁹⁾:

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكَهَا مَشَى الْهَلُوكُ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفَضْلُ

"الفضل" جعله مرفوعاً لمنعوتة "الهلوك" باعتبار محله لأنه فاعل بالمصدر⁽²⁰⁾.

فمذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز الإتيان على المحل، ومذهب سيبويه والجمهور منع الإتيان على المحل وما جاء من ذلك مؤول.

ويرى المرادي أن الظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك، والتأويل على خلاف الظاهر⁽²¹⁾.

يقول ابن مالك: ((ويتبع مجروره لفظاً، ومحلاً، ما لم يمنع مانع، فإن كان مفعولاً، ليس بعده مرفوع بالمصدر جاز في تابعه الرفع، والنصب، والجذر))⁽²²⁾.

ويذكر ناظر الجيش أن المجرور بالمصدر إمّا مرفوع الموضع، وإما منصوب الموضع فلك في التابع من نعت أو معطوف وغيرهما أن تجربهما، حملا على اللفظ، وهو الأجود، ولك أن ترفعه حملا على الموضع؛ إن كان المجرور مرفوع الموضع، وأن تنصبه إن كان المجرور منصوب الموضع، فأما الجر فمستغن عن شاهد⁽²³⁾.

ومن شواهد في العطف قراءة الحسن رضي الله تعالى عنه: ﴿أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ﴾⁽²⁴⁾ (آل عمران: 87)، بالرفع، وتقديرها: أولئك جزاؤهم أن يلعنهم الله ويلعنهم الملائكة، ويلعنهم الناس أجمعون. وهو معطوف على موضع اسم الله؛ لأنه في موضع رفع؛ لأن التقدير: أولئك عليهم أن يلعنهم الله؛ لأنه مصدر أضيف إلى الفاعل⁽²⁵⁾.

يقول القرطبي: ((وقراءة الحسن هذه مخالفة للمصاحف))⁽²⁶⁾.

يقول أبو حيان: ((وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ، بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى اسْمِ اللَّهِ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ: وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ، بِالرَّفْعِ. وَخَرَجَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ جَمِيعٌ مَنْ وَقَفْنَا عَلَى كَلَامِهِ مِنَ الْمُعْرِيبِينَ وَالْمُفْسِّرِينَ عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ اللَّهِ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَقَدَّرُوهُ: أَنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ، أَوْ: أَنْ يَلْعَنَهُمُ اللَّهُ))⁽²⁷⁾. ويذهب أبو حيان إلى أن هذا الذي جَوَّزُوهُ لَيْسَ بِجَائِزٍ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ، مِنْ أَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ طَالِبٌ وَمَحْزَرٌ لِلْمَوْضِعِ لَا يَتَغَيَّرُ، هَذَا إِذَا كَانَتْ (لَعْنَةً) هُنَا مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَعْمَلُ، وَأَنَّهُ يَنْحَلُّ لِأَنَّ وَالْفِعْلَ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا الْمَصْدَرَ لَا يَنْحَلُّ لِأَنَّ وَالْفِعْلَ⁽²⁸⁾.

ثم يقول: ((وَلَكِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ يَتَقَدَّرُ هَذَا الْمَصْدَرُ، أَعْنِي لَعْنَةُ اللَّهِ بِأَنَّ وَالْفِعْلَ، فَهُوَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ لَا مُحْزَرٌ لِلْمَوْضِعِ، لِأَنَّهُ لَا طَالِبَ لَهُ))⁽²⁹⁾.

فأبو حيان لا يجيز التقدير الذي قدره المفسرون والمعربون، وذكر أبو حيان توجيهات أخرى لقراءة الحسن بقوله: ((وَتَخَرَّجُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى وُجُوهِ غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرُوهُ.

أَوَّلَاهَا: أَنَّهُ عَلَى إِضْمَارٍ فِعْلٍ لَمَّا لَمْ يُمَكِّنِ الْعَطْفُ، التَّقْدِيرُ: وَتَلْعَنَهُمُ الْمَلَائِكَةُ، كَمَا خَرَجَ سَبَبِيهِ فِي: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرًا: أَنَّهُ عَلَى إِضْمَارٍ فِعْلٍ: وَيَضْرِبُ عَمْرًا. الثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى لَعْنَةِ اللَّهِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ لَعْنَةِ

اللَّهُ وَلَعْنَةُ الْمَلَائِكَةِ، فَلَمَّا حُذِفَ الْمُضَافُ أُعْرِبَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِإِعْرَابِهِ نَحْوُ: وَسَلِّ الْقَرْيَةَ . الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً حُذِفَ خَبَرُهُ لِفَهْمِ الْمَعْنَى، أَيْ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعُونَ يَلْعَنُونَهُمْ))⁽³⁰⁾ ومن ذلك أيضا قول الشاعر⁽³¹⁾:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على حذف المنادى بعد (يا) من اللفظ، وهو مقدر في المعنى، ورفع (لعنة) بالابتداء، و(على سمعان) خبره. وتقدير الكلام: يا قوم، لعنة الله والأقوام 32. يا لغير اللعنة ولو كان واقعا عليها لنصبها لأنه نداء مضاف.

وقيل: هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها.

ويرى ابن مالك أنه إذا وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو (ألا يا اسجدوا) فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ﴾ (البقرة: 35)، و﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ﴾ (هود: 48)، و﴿يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (الزخرف: 77)، وَإِلَّا فَهِيَ لِلتَّنْبِيهِ⁽³³⁾.

يقول ابن يعيش: ((ويجوز أن يكون "يا" هنا تنبيها لا للنداء، فلا يكون ثم مدعو محذوف، وما بعدها كلام مبتدأ وأما بيت الكتاب الذي أنشده، فيحتمل الوجهين المذكورين؛ وهو أن يكون ثم منادى محذوف، والمراد: يا قوم، أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان. والآخر أن يكون "يا" لمجرد التنبيه كأنه نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه، و"اللعنة" رفع بالابتداء، و"على سمعان" الخبر. ولو كانت "اللعنة" مناداة لنصبها، لأنها مضافة))⁽³⁴⁾، وأما النصب فمن شواهد في النعت قول الراجز⁽³⁵⁾:

ما جعل امرأ لقوم سيّدا إلا اعتياد الخلق الممجّدا

نصب (الممجّدا) نعتا لـ (الخلق) على المحل؛ لأنّ (الخلق) مجرور لفظا بالإضافة، منصوب محلا بالمصدر (اعتياد)، ومن شواهد في العطف قول الشاعر⁽³⁶⁾:

هويت ثناءً مستطابا مؤبّدا فلم تحلّ من تمهيد مجّد وسوددا

نصب (سوددا) بالعطف على محل (مجّد) لأنه مفعول مضاف للمصدر (تمهيد) ويجوز أن يكون على تقدير: ومهدت سوددا

وجعل ابن مالك في قوله: ((ما لم يمنع مانع)) قيّدا في الحمل على اللفظ خاصة، وكأنه احترز به من نحو: يعجبني إكرام زيد وأنت عمرا، وأكره ضرب زيد وإياك عمرو؛ فإنّ الإتيان على اللفظ يتقدر في المثاليين. ويرى ناظر الجيش أنّ المصنف لا يعتبر المحرز في مراعاة الموضع، ولذلك أجاز الإتيان على المحلّ ههنا، وأما من يعتبر المحرز فلا يجوز⁽³⁷⁾.

وفي مراعاة المحلّ، في هذا الباب ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب سيوييه، والمحققين، من البصريين، أنّه لا يجوز⁽³⁸⁾، الثاني: مذهب الكوفيين، وجماعة من البصريين: أنّه يجوز، إلا أن الكوفيين في الإتيان على محل المفعول المجرور يلتزمون ذكر الفاعل، ولا يجوزون حذفه، فيقولون: عجبت من شرب الماء واللبن زيد⁽³⁹⁾.

الثالث: مذهب أبي عمرو الجرمي، وهو التفصيل، فأجاز ذلك في العطف، والبدل، ومنعه في النعت، والتوكيد، وحجّته أنّ العطف والبدل عنده من جملة أخرى، فالعامل في الثاني غير العامل في الأول، وأما النعت، والتوكيد، فالعامل فيهما واحد وهما شيء واحد ومحال أن يكون الشيء مجرورا مرفوعا، أو مجرورا منصوبا⁽⁴⁰⁾.

وظاهر ما ورد عن العرب جواز الإتيان على المحل، ويحتاج مانع ذلك إلى تأويل، وقد تؤول على إضمار عامل في العطف، رافع أو ناصب.

وأما في النعت فإنّ بعضهم تأول الرفع في (الفضل) على أنه على الجوار في قول الشاعر: السالك الثغرة اليقضان⁽⁴¹⁾... كالحفّض في: هذا حجر ضبّ خرب.

وأما النصب في البيت وهو: إلّا اعتياد الخلق الممجد⁽⁴²⁾.

فيمكن أن يكون بفعل مقدّر، ولا شك أنّ التأويل خلاف الأصل، - ما لم يقصد.

قال ابن مالك: ونبهت بقولي: ((إن كان مفعولا ليس بعده مرفوع بالمصدر))⁽⁴³⁾ على جواز ثلاثة أوجه، في تابع المجرور، من نحو: عرفت تطليق المرأة، فلك في نعت المرأة، والمعطوف الجرّ على اللفظ، والنصب على تقدير المصدر بفعل الفاعل، والرفع على تقديره بفعل ما لم يسم فاعله⁽⁴⁴⁾.

وفي الحديث أن النبي (صلى الله عليه وسلم): أمر بقتل الأبر و ذو الطفيتين⁽⁴⁵⁾، على تقدير: أمر بأن يقتل الأبر و ذو الطفيتين⁽⁴⁶⁾.

يقول أبو حيان: ((وقوله ومحلا يعني أنه إن كان المضاف إليه المصدر فاعلاً رفعت التابع، أو مفعولاً نصبت التابع، وإن اعتقدت في المصدر أنه يضاف إلى المفعول الذي لم يسم فاعله - وهو مذهب المصنف - رفعت التابع أيضاً، فتقول: يعجبني اكل زيد الظريف الخبز، ويعجبني شرب اللبن الصرف زيد، ويعجبني ركوب الفرس المسرع، وكذلك في باقي التوابع. وظاهر كلام المصنف جواز مراعاة المحل في جميع التوابع))⁽⁴⁷⁾. ومذهب سيبويه مبني على أن الحمل على الموضع إنما يكون حيث محرز الموضع لا يتغير عند التصريح بالموضع، وهنا لو صرحت برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين فيه. وأما مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين فاستدلوا على ذلك بقراءة الحسن البصري التي مر ذكرها والتوجيهات فيها⁽⁴⁸⁾.

ومن جوز الإتيان على المحل من البصريين فالاختيار عندهم الحمل على اللفظ، وأما الكوفيون فكذلك إن لم يفصل بين التابع والمتبوع بشيء، فإن فصل اعتدل عندهم الحمل على اللفظ والحمل على الموضع، نحو: يعجبني ضرب زيد عمرو وبكراً، بنصب بكر وخفضه، وقيامك في الدار نفسك ونفسك، بالجر والرفع على حد سواء في الجودة⁽⁴⁹⁾.

هذا ما لم يكن المفعول المضاف إليه المصدر ضميراً، فالعطف على الموضع، ولا يجوز على الخفض إلا في ضرورة الشعر، نحو: يعجبني إكرامك زيد وعمراً، بنصب عمرو خاصة، وكذلك: يسرني جلوسك عندنا وأخوك⁽⁵⁰⁾.

ويرى الفراء أن: عجبت من ضرب عبد الله ومحمد - مستكره، ويجوز في الشعر. وكذا النعت والتوكيد عنده، فإن فرقت حسن عنده، فقلت: عجبت من ضرب عبد الله زيداً ومحمد. وقال هشام نحوه، إلا أنه لم يقل: يجوز في الشعر، فكأنه جائز عنده في الشعر وفي غيره.

وقوله ما لم يمنع مانع احتراز من نحو: عرفت قربك، فإنه لا بد في العطف عليه من إعادة المضاف⁽⁵¹⁾.

والذي أراه في هذه المسألة هو جواز الاتباع على اللفظ وعلى المحل وذلك لكثرة الشواهد الشعرية والنثرية في هذا الباب وهو أولى من التأويل .

المبحث الثاني : تابع المنادى المبني

تابع المنادى المعرب يجب نصبه ويكون تابعا للفظ المنادى إن كان تابعه نعتا أو عطف بيان أو توكيدا ، أما تابع المنادى المبني فيأتي على أقسام عدة :

أحدها: ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى؛ وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: أن يكون نعتا أو بيانا أو توكيدا⁽⁵²⁾. بشرط ألا يكون المنادى اسم إشارة، ولا كلمة "أي"، أو (أية) وإلا وجب رفع النعت.

ثانيهما: أن يكون مضافا مجردا من "أل"، فالنعت نحو: يا زيد صاحب عمرو. والبيان نحو: يا زيد أبا عبد الله⁽⁵³⁾، والتوكيد نحو: يا تميم كلهم أو كلكم.

وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد، وتبعهم ابن الأنباري فأجازوا: يا زيد صاحبنا⁽⁵⁴⁾.

وذكر المرادي أن الصحيح المنع لأن اضافته محضة⁽⁵⁵⁾ وأجاز الفراء رفع التوكيد والمنسوق المضافين، قياسا على النعت⁽⁵⁶⁾.

فما نصب منه فعلى الأصل، وما رفع فلشبهه متبوعه بمرفوع في اطراد الهيئة.

قال الخليل: ((وسألته عن يا زيد نفسه، ويا تميم كلكم، يا قيس كلهم، فقال: هذا كله نصب))⁽⁵⁷⁾.

ويرى أبو علي الفارسي: يا تميم كلكم جائز أن يقال: كلكم، فيرجع الضمير ضمير خطاب، وإن كان للاسم الغائب، لأن هذا الغائب وقع موقع خطاب، وبناءؤه أيضا كذلك⁽⁵⁸⁾.

ولا يرفع إلا وهو مفرد، أو مضاف يشبه المفرد لكون إضافته غير محضة نحو: يا زيد الحسن الوجه.

وقد منع الأخفش مراعاة المحل وقال: وأما قولهم: يا تميم كلکم، فإن رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف، أي: كلکم مدعو، وإن نصبوه فبفعل محذوف أي: كلکم دعوت (59).
ويرى ابن مالك أن لأصالة نصب التابع في هذا الباب فضلاً على الرفع بأن اشترك معه في التابع المفرد والشبيه به، وخص بالتابع المضاف إضافة محضة (60).
يقول ابن مالك (61):

تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْزِمَهُ نَصْبًا وَاعْصِ مَنْ رَفَعًا نَقْلًا

وقوله: (واعص من رفعاً نقل) يشير فيه إلى ما يراه أبو بكر بن الأنباري من جواز رفع صفة المضموم إذا كانت مضافة، وإلى ما روى ابن خالويه من أن الأخفش حكى: يا زيد بن عمرو بضم النون، فهذا من الشاذ الذي لا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه (62).

وذكر المبرد أنك إذا نعت مفرداً بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوباً تقول: يا زيد ذا الجملة ويا زيد غلام عمرو، والفصل بين هذا وبين المفرد أنك إذا نعت شيئاً بشيء فهو بمنزلة لو كان في موضعه فقولك: مررت بزيد الظريف كقولك مررت بالظريف وكذلك مررت بعمرو العاقل، فأنت إذا قلت يا زيد الظريف فتقديره يا ظريف على ما حددت لك، وقولك يا زيد ذا الجملة بمنزلة يا ذا الجملة فلذلك لم يكن المضاف إذا كان نعتاً إلا نصباً (63).

وذهب ابن يعيش إلى أنه لا يجوز رفع هذه الصفة بحال، لأن المنادي إذا وُصف بالمضاف لم يكن فيه إلا النصب، وذلك من قبل أن الصفة من تمام الموصوف، لأنها مخصصة للموصوف موضحة له، كتخصيص الألف واللام في نحو: "الرجل"، و"الغلام". ولذلك لا يجوز تقديمها عليه (64). وإذا كانت منزلتها من الموصوف هذه المنزلة، جاز أن يُعتبر فيها من الحكم ما يُعتبر فيه، فكما لم يكن في المنادي إذا كان مضافاً إلا النصب، نحو: "يا غلام زيد"، كذلك لا يكون في صفة المنادي إذا كانت مضافةً غيره (65).

والثاني: ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادي؛ وهو نعت (أي) و(أية). ونعت اسم الإشارة؛ إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه؛ نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ (البقرة: 21)، و﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ﴾ (الفجر: 27)، وقولك: يا

هذا الرجل، وإنما جاز الرفع مراعاة للفظ مع أن المتبوع مبني، لأنه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه⁽⁶⁶⁾.

والثالث: ما يجوز رفعه ونصبه؛ فالنصب إتباعاً لمحل المنادى، والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلاً لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل. ومقتضى ذلك أن يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البذل، والقول إن الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه⁽⁶⁷⁾.

وخرجه الأزهري بقوله: ((في المنادى المضموم أن يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير: مدعو زيد، فرفع تابعه بالحمل على ذلك))⁽⁶⁸⁾.

وهو نوعان: أحدهما: النعت المضاف المقرون بـ"أل"؛ نحو: يا زيد الحسن الوجه.

والثاني: ما كان مفرداً من نعت، أو بيان، أو تأكيد، أو كان معطوفاً مقروناً بـ"أل"؛ نحو: "يا زيد الحسن" و"الحسن"، و"يا غلام بشر"، و"بشراً"، و"يا تميم أجمعون"، و"أجمعين"، وقال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ (سبأ: 10) قرأه السبعة بالنصب⁽⁶⁹⁾، واختاره أبو عمرو وعيسى، وقرئ بالرفع؛ واختاره الخليل، وسيبويه والمازني⁽⁷⁰⁾، وقدرُوا النصب بالعطف على (فضلاً) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً﴾ (سبأ: 10)، ويذهب المبرد إلى أنه إن كانت (أل) للتعريف مثلها في (الطير)؛ فالمختار النصب، أو لغيره مثلها في (اليسع): فالمختار الرفع⁽⁷¹⁾.

فقراءة الرفع في (الطير) بالعطف على لفظ الجبال، وقراءة النصب فيها عطفاً على محل الجبال؛ أو عطفاً على (فضلاً).

وقد ذكر ابن مالك وناظر الجيش أن المبرد فرق بين ما أثرت الألف واللام فيه كالرجل وبين ما لم تؤثر فيه كالحارث فيرجح النصب على الرفع في نحو: الرجل لشبهه بالمضاف في تأثيره بما اتصل به، ويرجح الرفع على النصب في نحو: الحارث لشبهه بالمجرد في عدم التأثير⁽⁷²⁾.

ولم أعر على هذا التفصيل للمبرد بل نجده يجوز الوجهين فيقول: ((وكلا القولين حسن والنصب عندي حسن على قراءة الناس))⁽⁷³⁾.

وزعم الكوفيون أن النصب في (العاقل) من (يا زيد العاقل)، ليس على الموضع وأن العرب أرادت نداء النعت، فلما لم يدخله النداء نصبته، وإن كان وصفاً موطئاً نحو: يا زيد زيد الطويل، فلك الحمل على الموضع نصباً، وهو أرجح، نص عليه سيوي، ولك الحمل على اللفظ، ورجحه أبو عمرو، وكلاهما مسموع عن العرب، ويجوز فيه القطع إما على إخبار، وإما على نداء. والأصمعي يوجب القطع، فإن كان التابع بدلاً مفرداً نكرة نصبته ونونته نحو: يا زيد رجلاً⁽⁷⁴⁾.

وزعم الأخفش أن تابع النكرة المقصودة من النعت، والتوكيد لا يجوز فيه إلا الرفع، فتقول: يا رجل العاقل ويا رجال أجمعون، وزعم أيضاً في الأشهر من قوله أن الاسم العلم المبني على الضم لا يجوز في نعته إلا النصب على الموضع، ولا يتبع على اللفظ أصلاً، وأن الحركة في (يا زيد) العاقل بالضم حركة اتباع لا حركة رفع⁽⁷⁵⁾.

وتظهر ثمرة الخلاف في النعت المضاف بعد النعت المفرد، فعلى مذهب الأخفش: يا زيد العاقل ذا الجمة، لا يكون في (ذا الجمة) إلا النصب كان نعتاً للمنادى، أو نعتاً للعاقل، ويفصل على مذهب الجمهور، فإن كان ذو الجمة نعتاً للعاقل رفعت، وإن كان نعتاً للمنادى نصبت.

ومن النحويين من يعتقد بناء الصفة إذا رفعت في نحو: يا زيد الطويل، لأن حركتها كحركة المنادى⁽⁷⁶⁾، وهو رأي يخالف ما عليه جمهور النحويين من أن حق تابع المبني أن يكون تابعا لمحلّه . ويذهب الأزهري إلى أن وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيوي أنه أكثر⁽⁷⁷⁾.

والرابع: ما يعطى تابعا ما يستحقه إذا كان منادى مستقلا؛ وهو البدل و المنسوق المجرد من (أل)؛ وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل؛ تقول: "يا زيد بِشْرٌ" بالضم، وكذلك "يا زيد وبِشْرٌ"، وتقول: يا زيد أبا عبد الله، وكذلك: يا زيد وأبا عبد الله، وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب⁽⁷⁸⁾.

هذا هو مذهب الجمهور وقد نص عليه سيويه والمبرد⁽⁷⁹⁾ وأجاز الكوفيون والمازني النصب في النسق. وأشار ابن مالك في شرح التسهيل إلى تقويته⁽⁸⁰⁾.

يقول ابن مالك: ((وأجاز المازني والكوفيون إجراء المنسوق العاري من أل مجرى المقرون بها، فيقولون: يازيد وعمرا وعمرو، كما يقال بإجماع: يازيد والحارث والحارث))⁽⁸¹⁾.

وقد أيد ابن مالك هذا الرأي فذكر أنه غير بعيد من الصحة إذا لم تنو إعادة حرف النداء، فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين، كما يقصد تشريكهما في عامل واحد نحو: حسبت زيدا وعمرا حاضرين، وكأن خالدا وسعدا أسدان⁽⁸²⁾.

وقد جوز ابن مالك وجهين للبدل: الوجه الأول أن يجعل فيهما كمستقل وهو الكثير، ومنه قولنا: يا غلام زيد. والثاني: يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بأل⁽⁸³⁾.

المبحث الثالث : الاتباع على محل اسم إن

إذا عطفت اسماً على (أن) وما عملت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه على الإشراك بينه وبين ما عملت فيه (أن) ولك أن ترفعاً تحمله على الابتداء، أي -على موضع أن- فتقول: إن زيدا منطلق وعمراً وعمرو لأن معنى: إن زيدا منطلقاً زيد منطلقاً قال الله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة: 3) ولك أن تحمله على الاسم المضمّر في "منطلق" وذلك ضعيف إلا أن تأتي "هو" توكيداً للمضمّر فتقول: إن زيدا منطلق هو وعمرو، وإن شئت حملت الكلام على الأول فقلت: إن زيدا منطلق وعمراً ظريف⁽⁸⁴⁾.

وذكر ذلك سيويه في باب ما يكون محمولا على (إن) أنه يرتفع على وجهين: وجه حسن وآخر ضعيف، فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء، لأن معنى إن زيدا منطلق وعمرو، زيد منطلق وعمرو، وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولا على الاسم المضمّر في المنطلق، ويمكن تحسين هذا الوجه بتقدير (هو) فتقول: إن زيدا ظريف هو وعمرو، وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت: إن زيدا منطلق وعمرا⁽⁸⁵⁾، ومن ذلك قول الشاعر⁽⁸⁶⁾:

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةُ أَطْهَارُ

برفع المكرمات وسادة عطفاً على محل (الخلافة).

وفيه وجه آخر ضعيف وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير. ولكن تشايح (إن) في ذلك دون سائر أخواتها⁽⁸⁷⁾.

يقول السيرافي: ((فأما حمل المعطوف على الابتداء فهو كلام جيد قوي، وذلك أننا لو جئنا بمبتدأ وخبر بعد اسم إن وخبره وجعلنا جملة معطوفة على جملة لكان كلاماً جيداً لا ضعف فيه كقولنا: إن زيدا مقيم، وعمرو خارج، كأننا قلنا زيد خارج وعمرو مقيم، فإذا كان خبر أحدهما مثل خبر الآخر اكتفي بأحد الخبرين، كقولنا زيد مقيم وعمرو، وإن زيدا مقيم وعمرو، فيعلم أن خبر الثاني مثل خبر الأول وي طرح اكتفاء بالأول))⁽⁸⁸⁾.

يذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن نصب المعطوف على اسم إن مستغن عن التنبيه عليه، لأنه كالعطف على سائر المعمولات. ولا فرق في ذلك بين إن وأخواتها، ولا بين وقوعه قبل الخبر ووقوعه بعده، أما الذي لا يستغنى عن التنبيه والتوضيح فهو رفع المعطوف، ويكون على ضربين: أحدهما مشترك فيه، وهو العطف على الضمير المرفوع بالخبر، والثاني العطف على معنى الابتداء، وهو عند البصريين مخصوص بإن ولكن، ومشروط بتمام الجملة قبله⁽⁸⁹⁾، ومنه قول الشاعر⁽⁹⁰⁾:

فمن يك لم ينجب أبوه وأُمُّه فإن لنا الأمَّ النجيبةً والأبَّ

ومثاله مع لكن قول الآخر⁽⁹¹⁾:

وما قصرت بي في التَّسامي خُتُولَةً ولكنَّ عمي الطيبُ الأصلُ والخالُ

ويرى ابن مالك أن هذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم، بل هو من عطف الجمل، ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى، لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله. ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع⁽⁹²⁾.

وقد اختلف النحويون في وجه هذا العطف اختلافاً كثيراً، فمنهم من جعل ذلك عطفًا حقيقيًا، من باب عطف المفردات، وأن قولك: إن زيدًا قائم وعمرو، عطف فيه عمرو على موضع زيد، وهو الرفع، كما عطف على موضع خبر ليس في نحو:

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (93)

وإليه ذهب الشلوبين وابن أبي الربيع، ونقل عن الأخفش، والفراء، والمبرد، وابن السراج، والفارسي أن العطف هو عطف الجمل وليس عطف المفردات (94).

والذي يظهر لي أن العطف هو عطف مفردات لا عطف جمل والدليل على ذلك في حالة النصب، فنقول: إن زيدًا قائم لا عمرًا، وكذلك في الرفع: إن زيدًا قائم لا عمرو. فهذا من عطف المفردات، لأن «لا» لا يعطف بها الجمل إلا مع التكرار، نحو: لا عمرو خارج ولا بكر مقيم.

وذهب ابن مالك إلى أن (إنّ ولكنّ) لا يتغير بدخولهما معنى الجملة فجاز أن يعطف بعد مصحوبيها مبتدأ مصرح بخبره، ومحذوف خبره، كما يجوز ذلك بعد المبتدأ والخبر لبقاء المعنى على ما كان عليه، ولكون الخبر الموجود صالحاً للدلالة على المحذوف، بينما يتغير معنى الجملة بدخول كأن وليت ولعل، فخيرها مخالف للخبر المبتدأ المجرد، فلا يغني أحدهما عن الآخر (95).

ويرى ابن مالك أن مثل (إنّ ولكنّ) في رفع المعطوف على معنى الابتداء (أنّ) إذا تقدمها علم أو معناه، فمعنى العلم قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة: 3).

وما سبق بالعلم قول بشر بن خزام الاسدي (96):

وإِلَّا فاعَلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ

وقد سوى سيبويه بين (إنّ) و(أنّ) وقدّر الشاهد: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك، حملة على التقديم والتأخير (97).

ويرى السيرافي أن استشهاد سيبويه بقوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة: 3)، وهم منه ومن كل من استشهاد به من النحويين؛ لأنهم يردون الاسم على موضع (إن) على أنها مكسورة، والذي في القرآن (أن) مفتوحة⁽⁹⁸⁾.

ويرى ابن مالك أن من فرق بين (أن وإن) بشكل مطلق مخالف لسيبويه، وذهب قوم إلى أن سيبويه أورد الآية على قراءة الحسن بكسر الهمزة⁽⁹⁹⁾.

ويظهر لي أن سيبويه سوى بين المكسورة الهمزة والمفتوحة ولم يفرق بينهما فنجد قد استثنى (لعل وكأن وليت) من حكم العطف على المحل بالرفع بقوله: ((واعلم أن لعل وكأن وليت ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في إن، إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء، ومن ثم اختار الناس ليت زيدا منطلقاً وعمراً وقبح عندهم أن يحملوا عمراً على المضمر حتى يقولوا هو، ولم تكن ليت واجبة ولا لعل ولا كأن، فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة إن، ولكن بمنزلة إن))⁽¹⁰⁰⁾.

ولم يتطرق سيبويه إلى (أن) المفتوحة ويبدو أنه يجعلها بحكم المكسورة فلذلك سكت عنها، بل أنه حينما ذكر الأمثلة للمكسورة قال: ((وفي القرآن مثله))⁽¹⁰¹⁾ واستدل بالآية الكريمة: ﴿أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ (التوبة: 3)، فجعل المكسرة مثل المفتوحة في الحكم.

ونقل السيرافي عن المبرد اعتراضاً على سيبويه في قوله: و(لكن) المثقلة في جميع الكلام بمنزلة (إن)، فقال: نحن ندخل اللام في خبر (إن) ولا ندخلها في خبر (لكن). وقد رد السيرافي على المبرد بقوله: ((والذي أراد سيبويه أن (لكن) بمنزلة (إن) في العطف الذي ساق الكلام عليه. وسياقه للكلام يدل على إرادته))⁽¹⁰²⁾.

وما نسبته السيرافي للمبرد ليس دقيقاً، فبعد الرجوع إلى كتب المبرد نجده يتابع سيبويه في هذه المسألة بقوله: ((ومثل إن في هذا الباب لكن الثقيلة))⁽¹⁰³⁾ فما نقله السيرافي عن المبرد غير صحيح في هذه المسألة.

وذكر ابن يعيش أن من النحويين من لم يجز العطف على موضع "لكن"، ويدعي زوال معنى الابتداء، لإفادة معنى الاستدراك فيها لأن الاستدراك ليس معنى يرجع إلى الخبر، وإنما هو رجوع عن معنى الكلام الأول إلى كلام آخر، وتداركه. وذلك أمر لا يتعلق بالخبر⁽¹⁰⁴⁾.

وقد اختلف النحويون في جواز العطف قبل الخبر، فأجاز الكسائي رفع المعطوف بعد إن قبل الخبر مطلقاً، فيقول: إن زيدا وعمرو قائمان، وإنك وزيدٌ ذاهبان. ووافقه الفراء إن خفي إعراب الاسم نحو: إنك وزيدٌ ذاهبان.

وقد ضعف ابن مالك هذين الرأيين بقوله: ((وكلا المذهبين ضعيف، لأنَّ إنَّ وأخواتها، فكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بأنَّ، ولو جاز أن يكون اسم إن مرفوع المحل باعتبار عروض العامل، لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك، ولا اعتبار لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب، ولا حجة لهما فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان))⁽¹⁰⁵⁾.

وأجاز الفراء في المعطوف على اسم غير إن ما أجاز في المعطوف على اسم إن، واستشهد بقول الراجز⁽¹⁰⁶⁾:

يا ليتني وأنت يا لميسُ في بلدة ليس بها أنيسُ

وهذا خطأ عند البصريين، يقول أبو حيان: ((وهذا خطأ عند البصريين، وهو لا يجوز عندهم في (إن)، فهو في ليت وكأن ولعل أبعد .. وتأولوا هذا البيت على أن التقدير: يا ليتني وأنت معي، فحذف (معي)، وهو خبر (أنت)، والجملة حالية واقعة بين اسم (ليت) وخبرها))⁽¹⁰⁷⁾.

وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمُ الْغُيُوبِ﴾ (سبأ: 48)، وأباه غيره. وإنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة فإن لم تمض لزمك أن تقول إن زيداً وعمراً قائمان بنصب عمرو ولا غير⁽¹⁰⁸⁾.

وأجاز الجرمي والفراء رفع نعت الاسم بعد الخبر، وبمثل ذلك حكموا للتوكيد وعطف البيان، وأجازوا أن يكون من ذلك: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمُ الْغُيُوبِ﴾ (سبأ: 48).

وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي ظن إن خفي إعراب ثانيهما، نحو: ظننت زيدا صديقي وعمرو⁽¹⁰⁹⁾.

المبحث الرابع : تابع اسم لا النافية للجنس

يقول سيبويه في باب وصف المنفي: ((اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت نونت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون. وذلك قولك: لا غلام ظريفا لك، ولا غلام ظريف لك. فأما الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنسوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي.

وأما الذين قالوا: لا غلام ظريف لك، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد))⁽¹¹⁰⁾.

فالأكثر عند سيبويه تنوين الصفة في هذا الموضع بجعل (لا) واسمها بمنزلة اسم واحد، يقول ابن مالك⁽¹¹¹⁾:

ومفرداً نعتاً لمبني يلي فافتح أو انصب أو ارفع تعدل

وهو ما ذهب إليه المبرد بقوله: ((اعلم أنك إذا نعت اسماً منفيًا فأنت في نعتك بالخيار إن شئت نونت فقلت لا ماء باردًا لك ولا رجل ظريفا عندك وهو أقيس الوجهين وأحسن، وإن شئت جعلت المنفي ونعتك اسماً واحدًا فقلت لا رجل ظريف عندك ولا ماء بارد لك))⁽¹¹²⁾.

فالمبرد يرى أن الأقيس والأحسن هو تنوين النعت، ويرى الزمخشري أن في صفة المفرد وجهين:

أحدهما: أن يبنى معه على الفتح كقولك لا رجل ظريف فيها.

والثاني: أن تعرب محموله على لفظه أو محله كقولك لا رجل ظريفًا فيها أو ظريف، وإن فصلت بينهما أعربت. وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الإعراب⁽¹¹³⁾.

وتنصب الصفة مراعاة لمحل النكرة الموصوفة؛ لأنها في محل نصب بـ(لا).

ويرى الشاطبي أن النصب بالحمل على لفظ النكرة، وإن كان مبنياً؛ لأن حركة البناء هنا شبيهة بحركة الإعراب بل الإعراب أصلها⁽¹¹⁴⁾.

ويجوز رفعها مراعاة لمحلها مع (لا) لأنها في محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد، فحكموا على محلها بالرفع، وجعلوا النعت للمجموع⁽¹¹⁵⁾.

وجاز الرفع بالنظر إلى المحل، والنصب بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معرباً، وإلى محله إن كان مبنياً.

يقول أبو حيان: ((وتنصب صفة اسم (لا) أو تُرفع مطلقاً، وقد تُجعل مع الموصوف ك (خمسـة عشر) إن أفردا واتصلا، وليس رفعها مقصوراً على تركيب الموصوف، ولا دليلاً على إلغاء (لا)، خلافاً لابن برهان في المسألتين. وللبدل الصالح لعمل (لا) النصب والرفع، فإن لم يصلح لعملها تعين رفعه. وكذا المعطوف نسقاً))⁽¹¹⁶⁾.

ذكر المرادي في توضيح المقاصد: أنه يجوز في نعت اسم (لا) المبني ثلاثة أوجه: فتحه ونصبه، ورفع بشرطين: أحدهما: أن يكون مفردا، والثاني: أن يتصل بالاسم، ولهذا قال ابن مالك: "يلي" أي: يلي المنعوت فتقول: لا رجل ظريف بالفتح على تركيب الصفة مع الموصوف وبالنصب اعتبارا لعمل (لا) وبالرفع اعتبارا لعمل الابتداء⁽¹¹⁷⁾.

فالبناء على أنه ركب الموصوف مع الصفة تركيب خمسة عشر، ثم دخلت (لا) عليها، والنصب على إتباع الصفة لمحل اسم (لا) والرفع على إتباعها لمحل (لا) مع اسمها⁽¹¹⁸⁾.

وإن فصل النعت عن اسم (لا) تعذر بناؤه على الفتح، لزوال التركيب بالفصل، وجاز فيه النصب نحو (لا رجل فيها ظريفا) والرفع أيضا نحو (لا رجل فيها ظريف)، وكذلك أن كان النعت غير مفرد تقول: لا رجل قبيحاً فعله عندك ولا رجل قبيحٌ فعله عندك. ولا يجوز: لا رجل قبيح فعله عندك⁽¹¹⁹⁾.

فإن لم يكن اسم (لا) مبنيًا تعذر بناء الصفة أيضا وجاز فيها وجهان: الرفع والنصب تقول: لا صاحب بر ممقوتٌ أو ممقوتًا.

يقول المرادي: ((فإن قلت: هذا حكم نعت المبني فما حكم نعت المعرب؟ قلت: فيه وجهان: الرفع والنصب مطلقا، وقد وهم من منع الرفع))⁽¹²⁰⁾.

وقد أشار ابن مالك الى هذه المسألة بقوله:

ومفرداً نعتاً لمبني يلي	فافتح أو انصبّن أو ارفع تعدّل
وغَيْرَ مَا يَلي وَغَيْرَ المفرد	لا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أو الرَّفْعَ اقْصِدِ

وأما العطف فيرى الزمخشري أن حكم المعطوف حكم الصفة إلا في البناء⁽¹²¹⁾.

يقول ابن يعيش: ((حكم المعطوف كحكم الصفة لأتّهما من التوابع، إلّا في البناء، فإنّه لا يجوز بناء المعطوف، وجعله مع ما عطف عليه شيئاً واحداً؛ لأنّه قد تخلّل بينهما حرف العطف، فمنع ذلك من البناء والتركيب، كما منع الفصل بين الصفة والموصوف، إذا قلت: لا رجل عندك ظريفاً))⁽¹²²⁾.

فيجوز في المعطوف الرفع بالعطف على موضع (لا) مع اسمها، نحو: لا رجل وامرأة في الدار، والنصب بالعطف على موضع اسم (لا) نحو: لا رجل وامرأة في الدار⁽¹²³⁾، قال الشاعر⁽¹²⁴⁾:

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

روي: (وابناً) بالرفع عطفاً على موضع (لا) واسمها، فإنّهما معاً في محلّ رفع بالابتداء. وبالنصب على موضع اسمها باعتبار عملها⁽¹²⁵⁾.

إذا عطف على اسم (لا) بدون تكرارها امتنع إلغاء (لا) وجاز في المعطوف الرفع بالعطف على موضع (لا) مع اسمها، نحو: لا رجل وامرأة في الدار، والنصب بالعطف على موضع اسم (لا) نحو: لا رجل وامرأة في الدار⁽¹²⁶⁾.

ومن المسائل التي عرضها النحويون هي هل يجوز العطف على الموضع قبل الخبر أو لا يجوز، يقول ناظر الجيش: ((واعلم أن الاستدلال للمذهب المنسوب إلى سيبويه بجواز حمل التوابع على الموضع قبل الخبر، لم يظهر لي وجه صحته، فإن حمل التابع على الموضع جائز قبل الخبر، إذا كان اسم «لا» غير مركب معها أيضاً، ولا شك أن «لا» عاملة حينئذ في الخبر إجماعاً، فدل ذلك على أن حمل التوابع على الموضع قبل الخبر، لا أثر له في كون لا غير عاملة في الخبر، وإذا لم يتبين صحة الدليل الذي ذكره ثم الدليل الذي ذكره المصنف))⁽¹²⁷⁾.

أما البديل الصالح لعمل (لا) وعطف البيان عند من أجازاه في النكرات فهما كالنعت المفصول يجوز فيهما الرفع والنصب؛ فإن كان البديل معرفة تعين رفعه إذ المعرفة لا تصلح لعمل (لا).

وأما التوكيد فقليل لا يدخل في هذا الباب لأن النكرة لا تؤكد. وإنما يمتنع توكيد النكرة عند البصريين بالتوكيد المعنوي، وأما اللفظي فلا يمتنع⁽¹²⁸⁾.

خاتمة

بعد دراسة مسألة خلافية من مسائل النحو ، يمكنني أن أجمل أهم النتائج التي توصل إليها البحث بالاتي :

- 1- جواز الاتباع على المحل من المسائل الخلافية التي تعددت حولها الآراء والاقوال.
 - 2- ذهب البصريون ومنهم سيبويه الى عدم جواز الاتباع على المحل.
 - 3- ذهب الكوفيون وطائفة من البصريين الى جواز الاتباع على المحل.
 - 4- جوز بعض النحويين الاتباع على المحل في العطف والبدل ومنعوا الاتباع في التوكيد والنعت.
 - 5- تابع المنادى المبني يتبع في اللفظ ويتبع في المحل ، وكل تابع له حكمه النحوي.
 - 6- ذهب الأخفش الى أن تابع المنادى العلم المبني على الضم لا يكون الا منصوبا على المحل ولا يتبع في اللفظ.
 - 7- ذهب بعضهم الى أن تابع المنادى المبني اذا كان نعتا فإنه يكون مبنيا.
 - 8- اختلف النحويون في العطف على محل اسم إن ، وفرقوا بينها وبين أخواتها.
- وختاما أسأل الله تعالى توفيقه ، والحمد لله في الأولى والآخره

المصادر والمراجع

1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد الدمياطي (ت 1117هـ) تحقيق: أنس مهرة ، دار الكتب العلمية - لبنان ط3، 2006م - 1427هـ
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي (ت 745 هـ) ، تحقيق: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط1، 1418 هـ - 1998 م
3. الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ) ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت
4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
5. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر بيروت ، 1420 هـ

6. تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين ، دار الهداية
7. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: 761 هـ) ، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي دار الكتاب العربي ، ط1، 1406 هـ - 1986 م
8. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق: د. حسن هنداي ، دار القلم - دمشق
9. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ) ، تحقيق: محمد كامل بركات دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1387هـ - 1967م
10. تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ، محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني (ت 827 هـ) ، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، القاهرة ، ط1، 1403 هـ - 1983 م
11. التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو علي الفارسي (ت: 377هـ) ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي ط1 1410هـ - 1990م
12. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (ت 370هـ) ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط1، 2001م
13. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى 1428هـ - 2008م
14. الجامع لأحكام القرآن أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت 671 هـ) ، تحقيق: هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب، الرياض ، 1423 هـ- 2003
15. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط1 1417 هـ - 1997م
16. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادى (ت 1093هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ط4، 1418 هـ - 1997
17. ديوان بشر بن خزام الاسدي ، قدم له وشرحه: مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، 1415 هـ 1994م
18. ديوان جبران العود النميري رواية أبي سعيد السكري ، تحقيق: نوري حمودي القيسي ، دار الرشيد للنشر 1982م
19. ديوان رؤبة بن العجاج ، بعناية وتصحيح: وليم بن الورد البروسي . تصوير دار ابن قتيبة للطباعة والنشر . الكويت
20. ديوان لبید بن ربیعة العامري، اعتنى به: حمدو طماس دار المعرفة ط1 1425 هـ - 2004 م
21. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ط1، 1420 هـ - 2000 م
22. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث - القاهرة، الطبعة العشرون 1400 هـ - 1980 م

23. شرح أبيات سيويه ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت 385هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد علي الريح هاشم ، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر ، القاهرة - مصر 1394 هـ - 1974 م
24. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد ، نور الدين الأشموني (ت 900هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م
25. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـ) ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط1، 1428 هـ
26. شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت 905هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط1 1421هـ - 2000م
27. شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الأسترابادي (ت 686هـ) ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس 1398 هـ 1978 م
28. شرح الكافية الشافية ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي (ت 672 هـ) ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، ط1، 1402 هـ - 1982 م
29. شرح المفصل ، ، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش (ت 643هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط1، 1422 هـ - 2001 م
30. شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م
31. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تأليف :عبد الله بن بري (ت 582 هـ)، تحقيق : د.عبد مصطفی درويش ، ومراجعة: د.محمد مهدي علام ، الهيئة العامة لشؤون المطابع ، القاهرة 1405 هـ - 1985 م
32. شرح شواهد المغني عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، علق حواشيه: أحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي، 1386 هـ - 1966 م
33. شرح كتاب سيويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ) ، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، 2008 م
34. صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت
35. الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيويه (ت 180هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988 م
36. كتاب التعريفات ،علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ) تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م
37. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت 538 هـ) ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت

38. لسان العرب ، محمد بن مكرم ، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت 711هـ) ، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - 1414 هـ
39. اللمع في العربية أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) ، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت
40. المصنف أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت 211هـ) ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي ، المجلس العلمي - الهند ط3 1403 هـ
41. مشكل إعراب القرآن أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية، 1405 هـ
42. معاني القرآن أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ) ، تحقيق: أحمد يوسف النجاني ، ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشليبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر، الطبعة الأولى
43. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف ، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ) ، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، دار الفكر - دمشق ، ط6، 1985
44. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازي (ت 606هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ط3 1420 هـ
45. المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ) ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال بيروت ط1، 1993
46. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790 هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 م.
47. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855 هـ) ، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ط1، 1431 هـ - 2010 م
48. المقتضب ، محمد بن يزيد أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. - بيروت
49. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833 هـ) ، تحقيق : علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية الكبرى
50. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية - مصر.

هوامش البحث

- (1) تاج العروس 372 / 20
- (2) ينظر: لسان العرب 27 / 8
- (3) شرح المفصل لابن يعيش 218 / 2
- (4) شرح الرضي على الكافية 277 / 2
- (5) المصدر نفسه 278 / 2
- (6) التعريفات ص 50
- (7) مصنف عبد الرزاق 125 / 3
- (8) تنظر القراءة في : مفاتيح الغيب 506 / 21 وتفسير القرطبي 75 / 11
- (9) ينظر : توضيح المقاصد 847 / 2
- (10) ينظر المصدر نفسه 848 / 2
- (11) ينظر : توضيح المقاصد 848 / 2 و شرح ابن عقيل 103 / 3
- (12) ينظر : توضيح المقاصد 848 / 2 و شرح ابن الناطم 300 / 1 و شرح الاشموني 211 / 2
- (13) ينظر : الكتاب 191 / 1
- (14) ينظر : توضيح المقاصد 848 / 2 و شرح الاشموني 212 / 2 و شرح التصريح 10 / 2 وحاشية الصبان 439 / 2 وارتشاف الضرب 2262 / 5
- (15) البيت للشاعر لبید بن ربیعۃ العامري ، ينظر : ديوانه : 128
- (16) ينظر : أوضح المسالك 179 / 3
- (17) نسبة في كتاب سيبويه لرؤية ، ينظر : الكتاب 98 / 1 و محلقات ديوان رؤية بن العجاج: 187. و نسب لزياد العبدي في شرح التصريح 65 / 2؛ و شرح المفصل 56 / 6 و شرح شواهد الإيضاح ص 131؛ و شرح شواهد المغني 869 / 2؛ و المقاصد النحوية 3 / 520؛ و بلا نسبة في خزنة الأدب 102 / 5
- (18) ينظر : أوضح المسالك 180 / 3
- (19) نسب للمتدخل الهذلي في خزنة الأدب 11 / 5؛ و نسب في تهذيب اللغة لتأبط شرا 166 / 1
- (20) ينظر : شرح الاشموني 211 / 2
- (21) ينظر : توضيح المقاصد 13 / 3.
- (22) شرح التسهيل لابن مالك 119 / 3
- (23) ينظر : تمهيد القواعد 2851 / 6
- (24) و رسمها في المصحف: أَلَّا عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، ينظر : البحر المحيط 72 / 2 و الجامع لأحكام القرآن 190 / 2 و الكشف 235 / 1

- (25) ينظر : الجامع لاحكام القرآن للقرطبي 2 / 190
- (26) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي 2 / 190
- (27) البحر المحيط 2 / 72
- (28) ينظر :المصدر نفسه 2 / 190
- (29) البحر المحيط 2 / 72
- (30) البحر المحيط 2 / 73
- (31) البيت لم ينسب لقائل، وهو من شواهد الكتاب 2/219، ومغني اللبيب /488، والأصول في النحو 1/354، وجمع الهوامع 1/74.
- (32) ينظر :شرح أبيات سيويه 2 / 45
- (33) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك 3 / 389 و 390
- (34) شرح المفصل 1 / 386
- (35) لم ينسب لقائل، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك 1/120، وتمهيد القواعد 6 / 2852، والتذييل والتكميل 11/95.
- (36) لم ينسب لقائل ، وهو من شواهد التذييل والتكميل 11 / 95
- (37) ينظر : تمهيد القواعد 6 / 2851
- (38) ينظر : تمهيد القواعد 6 / 2851
- (39) ينظر :المصدر نفسه 6 / 2851
- (40) تمهيد القواعد 6 / 2852
- (41) مر تخريجه
- (42) مر تخريجه
- (43) شرح التسهيل لابن مالك 3 / 121
- (44) تمهيد القواعد 6 / 2853
- (45) ينظر : مسند أحمد 40 / 265 و صحيح مسلم 4 / 1752 وورد الحديث بلفظ (نَحَى عَنْ قَتْلِ جُنَّانِ الْبُيُوتِ، إِلَّا الْأَبْتَرُ، وَذُو الصُّفَيْتَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَخْتَطِفَانِ أَوْ قَالَ: " يَطْمَسَانِ الْأَبْصَارَ) وهو على هذه الرواية لا شاهد فيه
- (46) تمهيد القواعد 6 / 2854
- (47) التذييل والتكميل 11 / 92
- (48) ينظر : التذييل والتكميل 11 / 93
- (49) التذييل والتكميل 11 / 97
- (50) المصدر نفسه 11 / 97
- (51) ينظر : التذييل والتكميل 11 / 97 وارتشاف الضرب 5 / 2263
- (52) ينظر : أوضح المسالك 4 / 25 وشرح التصريح على التوضيح 2 / 227

- (53) ينظر : أوضح المسالك 4 / 26
- (54) ينظر : شرح التصريح 2 / 227 وتوضيح المقاصد 2 / 1073 و شرح الاثموني 3 / 32 و ارتشاف الضرب 4 / 2198
- (55) ينظر : توضيح المقاصد 2 / 1073
- (56) ينظر : توضيح المقاصد 2 / 1073 وارتشاف الضرب 4 / 2198 و همغ الهوامع 3 / 233
- (57) الكتاب 2 / 184
- (58) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه 1 / 329
- (59) ينظر : شرح التصريح 2 / 227
- (60) شرح الكافية الشافية 3 / 1311
- (61) ينظر : شرح الكافية الشافية 3 / 1311
- (62) ينظر : شرح الكافية الشافية 3 / 1312
- (63) ينظر : المقتضب 4 / 209
- (64) ينظر : شرح المفصل 1 / 330
- (65) ينظر : شرح المفصل 1 / 330
- (66) شرح التصريح 2 / 228
- (67) المصدر نفسه 2 / 229
- (68) المصدر نفسه 2 / 229
- (69) ينظر : النشر : 2 / 335، وإتحاف فضلاء البشر 358 ومشكل إعراب القرآن: 2 / 583
- (70) ينظر: أوضح المسالك 4 / 36 والتسهيل ص181-182، وشرح ابن عقيل 2 / 268، وشرح الكافية الشافية 3 / 1314، وشرح المفصل 2 / 3-2، والكتاب 2 / 187، وشرح ابن الناظم ص409، والمقتضب 2 / 212، 213.
- (71) أوضح المسالك 4 / 27 و 28 وشرح الأثموني 3 / 33
- (72) ينظر : شرح الكافية الشافية 3 / 1314 و تمهيد القواعد 7 / 3568
- (73) المقتضب 4 / 213
- (74) ينظر : ارتشاف الضرب 4 / 2199
- (75) ينظر : المصدر نفسه 4 / 2199
- (76) ينظر : ارتشاف الضرب 4 / 2199
- (77) ينظر : شرح التصريح 2 / 230
- (78) أوضح المسالك 4 / 28
- (79) ينظر : الكتاب 2 / 186 والمقتضب 4 / 211
- (80) ينظر : شرح الاثموني 3 / 32 و شرح التصريح 2 / 231 و حاشية الصبان 3 / 220

- (81) شرح التسهيل 3 / 402
(82) ينظر :المصدر نفسه 3 / 402
(83) ينظر :المصدر نفسه 3 / 402
(84) ينظر : كتاب سيبويه 2 / 144 والأصول في النحو 1 / 240 وشرح التسهيل لابن مالك 2 / 48
(85) ينظر : كتاب سيبويه 2 / 144
(86) ينسب لجرير وليس في ديوانه، وهو من شواهد الكتاب 2 / 145، والمقاصد النحوية 2 / 263، وشرح التسهيل لابن مالك 2 / 48.
(87) ينظر : كتاب سيبويه 2 / 145 والمفصل 393
(88) شرح كتاب سيبويه 2 / 473
(89) ينظر: شرح التسهيل 2 / 48
(90) البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص 370 وشرح التصريح 1 / 227 والمقاصد النحوية 2 / 265 وجمع الهوامع 2 / 144
(91) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1 / 355، وتخلص الشواهد ص 370، وشرح الأشموني 1 / 144، والمقاصد النحوية 2 / 316، وجمع الهوامع 2 / 144.
(92) ينظر : شرح التسهيل 2 / 48
(93) شعر لعقبة بن هبيرة الاسدي ،صدره : معاوي إنا بشر فأَسْجَحْ وهو من شواهد الكتاب 1 / 67 و المقتضب 2 / 338
(94) ينظر : شرح الفية ابن مالك للشاطي 2 / 367
(95) ينظر شرح التسهيل : 2 / 49
(96) ينظر : ديوانه ص 116
(97) ينظر : شرح التسهيل 2 / 51
(98) شرح كتاب سيبويه 2 / 473
(99) ينظر : شرح التسهيل 2 / 51
(100) الكتاب 2 / 146
(101) الكتاب 2 / 144
(102) شرح كتاب سيبويه 2 / 474
(103) المقتضب 4 / 111
(104) ينظر : شرح المفصل 4 / 541
(105) شرح التسهيل لابن مالك 2 / 51
(106) ينسب البيت لرؤبة ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك 2 / 52 و التذييل والتكميل 5 / 207 وورد برواية مختلفة من أرجوزة لجران العود: عامر بن الحارث النميري ، وليس فيه الشاهد الذي يستدل به النحويون، ينظر :ديوانه ص 52
(107) التذييل والتكميل 5 / 207 ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك 2 / 52

- (108) ينظر المفصل 393
- (109) ينظر : شرح التسهيل 52 / 2
- (110) الكتاب 289 / 2
- (111) ينظر : شرح ابن عقيل 16 / 2
- (112) المقتضب 367 / 4
- (113) ينظر : المفصل 108
- (114) ينظر : شرح الفية ابن مالك للشاطي 285 / 5
- (115) ينظر : شرح التصريح على التوضيح 350 / 1
- (116) التذييل والتكميل 292 / 5
- (117) توضيح المقاصد 548 / 1
- (118) ينظر : شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك 137/1 وتوضيح المقاصد 548 / 1
- (119) ينظر : شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك 138/1
- (120) توضيح المقاصد 548 / 1
- (121) ينظر المفصل 108
- (122) شرح المفصل 109 / 2
- (123) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 138 / 1
- (124) البيت لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، يمدح فيه مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان ، وهو من شواهد الكتاب 285/2، ومعاني القرآن للفراء 120/1، والمقتضب 372/4، واللمع في العربية 46 وخزانة الادب 67/4.
- (125) تعليق الفرائد 121 / 4 ، وتوضيح المقاصد 548 / 1
- (126) ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 138 / 1
- (127) ينظر : تمهيد القواعد 1422 / 3
- (128) ينظر : توضيح المقاصد 550 / 1